



جامعة الزقازيق
كلية الآداب
قسم الاجتماع

ملاح التنمية الاجتماعية بإقليم قناة السويس

" تحليل سوسيولوجي "

اعداد

أ. أسماء عطية

ملخص البحث :

تكمّن أهمية البحث من أهمية المشروعات القومية لتنمية إقليم قناة السويس وما يمثله من نقطة انطلاق تساهم في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري، فضلاً عن البحث عن محور جديد للتنمية يساعد الدولة المصرية في إحداث تأثيرات تنموية شاملة ومستدامة من خلال استغلال مقومات وإمكانيات التنمية المتاحة في إقليم قناة السويس.

وفي سبيله للتعرف علي ذلك انقسم لمحاور ثلاث: تضمن الأول : الدراسات السابقة، وتضمن المحور الثاني: التعرف علي التوجه النظري للدراسة، وتضمن المحور الثالث: نتائج البحث .

وقد كشف البحث عن قدرة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس علي حدوث تأثيرات تنموية واضحة وملموسة فيما يتعلق بزيادة معدلات التشغيل والعمالة، وتحسين جودة الحياة الاجتماعية، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعي، فضلاً عن تكوين وتنمية الموارد البشرية، إضافة إلي خلق مجتمع عمراني متكامل.

الكلمات المفتاحية (المرشدة): التنمية ، التنمية الاجتماعية، التنمية المستدامة، إقليم قناة السويس

تمهيد:

أعلنت الحكومة المصرية عن إطلاق مشروع تنمية إقليم محور قناة السويس تزامناً مع الذكرى الثامنة والخمسين لتأميم قناة السويس ، باعتباره مشروع قاطرة التنمية للاقتصاد المصري لما يوفره من فرص عمل عديدة، وخفض معدلات البطالة، ودفع عجلة التنمية المستدامة / الشاملة، ويرتبط المشروع ارتباطاً وثيقاً بقناة السويس، حيث يجري المجري الملاحي للقناة في قلب محور التنمية من بورسعيد شمالاً وحتى السويس جنوباً، كما يمتد نطاق المشروع ليشمل محافظات القناة الثلاث وسيناء (أرض الفيروز)، ولا يقتصر تنفيذه علي جهود الهيئة العامة للتنمية الاقتصادية فحسب، بل تشارك كافة هيئات الدولة في أداء دورها في تنسيق كامل لمواجهة كافة التحديات التي تواجه المشروع تحقيقاً لرؤية مصر الاستراتيجية (٢٠٣٠)^(١) لنذكر ما قاله المفكر الراحل (جمال حمدان) قبل عقود من الزمن حول مشروعات التنمية " ولقد قيل بحق أن التاريخ ظل الإنسان علي الأرض بمثل ما إن الجغرافيا ظل الأرض علي الزمان " .

يستهدف مشروع تنمية إقليم قناة السويس خلق رواج اقتصادي بالمنطقة، وإتاحة أكبر عدد من فرص العمل لأبناء القناة والمحافظات المجاورة وللشباب المصري بكل أرجاء الوطن، وتشهد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس الكثير من الفرص الاستثمارية الواعدة، والعديد من المشروعات العملاقة التي تُعيد الريادة للاقتصاد القومي المصري.

علي الرغم من بدء تجربة المناطق الاقتصادية^(٢) في منطقة شمال غرب خليج السويس ، ووضع الإطار التشريعي لها وفقاً للقانون رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٢، إلا أن البداية الحقيقية جاءت مع إعلان رئيس الجمهورية إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بمحور قناة السويس في عام ٢٠١٥ باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك علي مساحة (٤٦١) كم^٢ متضمنة أربع مناطق اقتصادية وستة موانئ استراتيجية.

وفي سياق سياسات وجهود دعم تطوير الاقتصاد يأتي الاهتمام بإنشاء المناطق الصناعية لما يمكن أن تؤديه هذه المناطق من دور فعال في تعميق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالمحافظات، بهدف استغلال الموارد المتاحة لرفع المستوي الاقتصادي داخلها، وتحقيق معدلات نمو متزايدة تكفي تلبية المتطلبات القومية والإقليمية، ويساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتوفير الآلاف من فرص العمل.

والإقليم علي هذا النحو يمثل إقليماً جذاباً للاستثمار والتنمية بشكل واضح ، وقد بذلت مصر وخصت كثير من إمكانياتها بإقليم قناة السويس لتوفير مناطق استثمارية ، وذلك بإقامة

مشروعات زراعية وصناعية وخدمية لتقديم أنشطة القيمة المضافة بقدرة تنافسية ، بالتالي، فإن عملية التوفيق بين ما هو قائم فعلاً (من موارد طبيعية واقتصادية) وبين ما هو مستهدف من (إقامة مناطق تنمية ذات طابع خاص) ، تشكل أهمية يجب تسليط الضوء عليها ، ومن ثم اتجهت الحكومة المصرية إلي توجيه النظر إلي تنمية إقليم قناة السويس، نظراً لما يتمتع به من مقومات تنموية تؤهله أن يكون مركز استراتيجي في الاستثمار والتنمية. وعلي ذلك فإن الدراسة الراهنة تهدف إلي إلقاء الضوء علي إقليم قناة السويس وما يحتويه من مقومات تنموية متنوعة تؤهله أن يكون قاطرة التنمية في مصر .

ومن هنا يتبين أهمية وحيوية موضوع الدراسة في الوقت الراهن والمستقبل، إذ يُعتبر المشروع القومي لتنمية إقليم محور قناة السويس^(٣) علي رأس أولويات الخريطة الاستثمارية القومية لمصر مما يدعم التنمية الاجتماعية، وذلك في إطار دراسة منهجية تنتهي بتوصيات قابلة للتنفيذ تحقق بها متطلبات التنمية الاجتماعية المستدامة.

أولاً: مشكلة الدراسة

ففي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجها المجتمع المصري عقب ثورتين متتاليتين (٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٣)، قامت الحكومة المصرية بإطلاق عدداً من البرامج والمشروعات القومية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية، وجاء مشروع تنمية إقليم محور قناة السويس علي رأس أولويات التنمية الاقتصادية للدولة المصرية من أجل دعم استراتيجية التنمية المستدامة المصرية.

حيث تتبلور مشكلة الدراسة حول إبراز ملاحم التنمية الاجتماعية بإقليم قناة السويس، فعلي الرغم من أهمية وحيوية محور قناة السويس في تحقيق أبعاد التنمية الاجتماعية، والميزة التنافسية التي يتمتع بها بموقعه الفريد ووجود قناة السويس ، وتوافر مقومات وإمكانات التنمية علي مساحة رقعة الإقليم، إلا أنه ينبغي أن تتناغم وتتكامل كافة المشروعات القومية بإقليم قناة السويس وتحقيق ملاحمها التنموية المأمولة، لتحقيق أبعاد التنمية الاجتماعية المستدامة.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع :

- تتمتع المنطقة الاقتصادية لمحور إقليم قناة السويس بالكثير من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكن استغلالها لإقامة العديد من مشروعات التنمية وأثر ذلك علي الاقتصاد القومي المصري.

- تزامن دراسة الطالبة للموضوع مع مشروعات التنمية المقامة والمقترحة بإقليم محور قناة السويس؛ مما يعطي لموضوع الدراسة أهمية علي المستوي القومي فضلاً عن إمكانية مساعدة متخذي القرار في حل العديد من التحديات التي تعوق حركة التنمية في مصر .

ثالثاً: أهمية الدراسة :

(أ) الأهمية النظرية :

- اغفال الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، والمشابهة له، حيث ركزت علي البعد الاقتصادي لإقليم قناة السويس.
- السعي إلي تقديم رؤية متكاملة في مجال علم الاجتماع التنموية، قد تكون نقطة البدء لأبحاث جديدة في هذا الفرع من التخصص.
- لذلك تتبع أهمية الدراسة من أهمية المشروع القومي لتنمية إقليم قناة السويس، وما يُمثله من إضافة جديدة ونقطة انطلاق تساهم في تعافي الاقتصاد المصري وما يحققه من ملاحم تنموية تدعم تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

(ب) الأهمية المجتمعية :

إن هذه الدراسة بما تتوصل إليه من نتائج مهمة تعمل علي زيادة وعي المسؤولين في الدولة ومؤسساتها المختلفة بأهمية التنمية الاجتماعية ومتطلباتها ، وتدعيم استراتيجيات التعامل العلمي علي أساس من الحقائق العلمية والتخطيط الجاد والواعي لتنمية إقليم قناة السويس، وتخدم الباحثين والمهتمين في هذا المجال من خلال الكشف عن إمكانيات التنمية لإقليم قناة السويس وقدرتها علي تحقيق أبعاد التنمية الاجتماعية.

رابعاً: أهداف الدراسة :

يتحدد الهدف العام للبحث في محاولة (الوقوف على ملاحم التنمية الاجتماعية لمحور إقليم قناة السويس) .

ولتحقيق هذا الهدف؛ حاولت الباحثة تحقيق الأهداف الفرعية الآتية :

- ١- التعرف على دور المنطقة الاقتصادية في زيادة معدلات التشغيل والعمالة .
- ٢- استكشاف أثر المنطقة الاقتصادية على تحسين جودة الحياة الاجتماعية .
- ٣- التعرف على دور المنطقة الاقتصادية في زيادة معدلات الحراك الاجتماعي.
- ٤- الكشف على علاقة المنطقة الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية.
- ٥- التعرف على مدى مساهمة المنطقة الاقتصادية في إحداث تنمية عمرانية متكاملة.

٦- تبني مقترحات وتوصيات هامة في ضوء نتائج الواقع والتطبيق الميداني.

خامساً: تساؤلات الدراسة .

تحاول الدراسة الإجابة علي عدة تساؤلات وهي :

- ١- ما حجم فرص العمل التي وفرها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس؟
- ٢- إلي أي مدي ساهمت المنطقة الاقتصادية في إحداث حراك اجتماعي؟
- ٣- ما تأثير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس علي تحسين جودة الحياة الاجتماعية؟
- ٤- ما علاقة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بتنمية الموارد البشرية؟
- ٥- هل استطاع مشروع المنطقة الاقتصادية لمحور إقليم قناة السويس خلق مجتمع عمراني جديد؟

سادساً : المصطلحات والمفاهيم الإجرائية:

سنعرض بإيجاز لأبرز المفاهيم المرتبطة بالدراسة وهم مفهوم التنمية ، والتنمية الاجتماعية ، التنمية المستدامة، والإقليم علي النحو التالي:

- ١- **التنمية Development** : برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية بين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين قسموا دول العالم باختلاف هيكلها الاقتصادي والاجتماعي إلي دول متخلفة Undeveloped ودول متقدمة Developed^(٤).

التعريف اللغوي : ونجد أن المفهوم في اللغة العربية يختلف عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ (التنمية) من (نمي)، وورد في لسان العرب، النماء: الزيادة والانتشار ، أما لفظ (النمو) من (نما) يقصد به أن الشيء يزيد من نفسه تلقائياً ، دون الحاجة إلي أي إضافة إليه. أما مفهوم التنمية، في اللغة الإنجليزية "Development" يعني التوسع والتطوير، والذي ربما يتطلب التغيير الشامل والجذري للأنظمة القائمة واحلالها بأنظمة جديدة ، طبقاً لرؤية المخطط الاقتصادي، الأمر الذي أعطي المفهوم البعد الاقتصادي^(٥).

أما اصطلاحاً: تختلف مفاهيم التنمية اصطلاحاً بين الباحثين ،فكل يتناوله انطلاقاً من الأيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه ، ففي حين يراها **الاقتصاديون** بأنها زيادة في مستوي الانتاج الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، وزيادة دخل الفرد، بينما يراها **علماء السياسة** يعتبرون بأنها عملية إقامة المؤسسات السياسية والتزامها بنماذج ديمقراطية ومشاركة المواطنين في صنع القرار، في حين ينظر إليها **علماء الإدارة** علي أنها مزيد من التنظيم البيروقراطي الفعال والإنتاج المؤسساتي^(٦).

ويشير العديد من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة إلى الإختلاف بين مفهومي التنمية **Development والنمو Growth** ، فالنمو يحدث تلقائياً عبر الزمن، وينتج عن الحركة المستمرة للمجتمع ، بينما التنمية فعل إرادي تمارسه الدولة بقرار سياسي فعال، كما أن التنمية تراكم نوعي يشمل الأبعاد الحياتية المختلفة، والنمو هو تراكم كمي . ولهذا، فالتنمية تعتبر مشروعاً متكاملًا يحتاج لعدة تغييرات اقتصادية، وسياسية، وثقافية بينما النمو لا يحتاج لأي تغييرات^(٧).

ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم في تحديدهم لمفهوم التنمية. وثمة تعريفات للتنمية منها: أن التنمية " عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الانسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة، وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية علي اشباع حاجاته المادية، والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتياً خلال خطة زمنية معينة "^(٨). لهذا، فهي ليست عملية اقتصادية بحتة، وإنما هي عملية إنسانية تسعى لتنمية العنصر البشري في الجانبين المادي والمعنوي .

ويضيف (محمد عاطف غيث) استخدام جديد لمفهوم التنمية فهي " عبارة عن منهج ديناميكي، وعملية مستمرة، تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير، وتخطيط وتنفيذ أسلوب معين في الحياة "^(٩).

بينما يشير (محمد الجوهري) في بعض مؤلفاته إلى أن مفهوم التنمية "ينطوي علي توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل ، خاصة في المجتمعات والقطاعات، التي حرمت من مراحل النمو وفرص التقدم "^(١٠).

وعلي الرغم من استخدام مفهوم التنمية علي نطاق واسع، إلا أنه ليس هناك تعريف واحد متفق عليه ؛ فقد بدأ المفهوم اقتصادياً، ثم تحول بعد ذلك إلي مفهوم اجتماعي، وانتهي بأن أصبح مفهوماً شاملاً. لذلك تباينت تعريفاته ، منها ما يلي : ففي فترة الأربعينيات حتي الستينيات من القرن العشرين ، عرفت التنمية بأنها " الزيادة السريعة والمستمرة في مستوي الدخل الفردي عبر الزمن " ^(١١). وعلي مدي هذه الفترة أثبتت التجارب التنموية في دول العالم الثالث أن التنمية كنمو اقتصادي لم تحدث تحسن ملحوظ في مستويات المعيشة ، وقد أدي هذا الوضع ، إلي أن مرت التنمية في مفهومها بمرحلة ثانية ، ففي فترة السبعينيات تحول الاهتمام من النمو الاقتصادي إلي قضايا القضاء علي الفقر والبطالة و التفاوت والعدالة في توزيع الدخل ^(١٢) وبالتالي أصبحت النظرة الحديثة للتنمية تفضي إلي الاهتمام بكافة هذه الجوانب مجتمعة وليس علي إحداها فقط، وهو ما أطلق علي هذه المرحلة "بالرؤية السوسيولوجية للتنمية " والتي تهدف للخروج بالتنمية من الحلقة الضيقة للعامل الاقتصادي الكمي إلي التوازن النسبي بين الكم

والكيف، أو ما يسمى بثورة الآمال المجتمعية التنموية التي شهدها العالم منذ منتصف الستينيات، أو ما يعرف بالتنمية الشاملة المتكاملة^(١٣). والتي تعرف بأنها " مجموعة الطرق والأساليب التي تستخدم بهدف حشد جهود المواطنين مع الجهات العامة من أجل تحسين مستوى المعيشة وإخراج المجتمعات من عزلتها لتشارك بفعالية في الحياة القومية ولتساهم في ازدهار البلاد"^(١٤). وبناء على ذلك فعلمية التنمية تنشد توسيع قدرات وامكانيات المجتمع الإنتاجية والنهوض به، بما يمكنهم من تحقيق الغايات الإنسانية (العدالة، والمساواة)^(١٥). وبالتالي يتضح أن هدف التنمية لا يقتصر على زيادة الدخل والإنتاج فقط، بل تحقيق الحاجات الضرورية للسكان، وتحسين مستوى معيشتهم، وتقليل معدلات الاختلاف في مستوى الدخل للأفراد، وتقليل معدلات الفقر^(١٦).

ومن خلال استعراض تعريفات التنمية يمكن تصور تعريفاً إجرائياً للتنمية بأنها التغيير المقصود في شتي المجالات، وذلك بتبني سياسات واستراتيجيات محددة، تستهدف استغلال وتوظيف الموارد المتاحة لدي المجتمع، سواء كانت موارد اقتصادية أو اجتماعية أو بشرية، بهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، والتوزيع العادل للثروات.

٢- التنمية الاجتماعية Social development :

تعد التنمية الاجتماعية أحد الاتجاهات الفكرية للتنمية، فينظر إليها بأنها "هدف معنوي لعملية حركية ديناميكية، تتجسد في إعداد، وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع، عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم، الصحة، والإسكان، والمواصلات، والاتصالات،... بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة، والمشاركة في النشاط الاجتماعي، والاقتصادي المبذول"^(١٧).

وفي هذا الإطار، يبدو أن الجانب الاجتماعي للتنمية يركز على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، وبذلك تهتم " التنمية الاجتماعية " بالعنصر البشري من خلال إحداث عدة تغييرات تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وإعداده جيداً لدفع عجلة التقدم والإنتاج، والعلاقات الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية، وتكون مستدامة، ومتوافقة مع مبادئ الحكم الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية^(١٨)، وهذا الهدف الأساسي ينقسم لهدفين فرعيين :

- الهدف التكنولوجي ويحتوي : إعداد الفرد لمتطلبات التنمية بتحسين مستوى المهارة والتخصص لأن من أهم مهامه المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تطوير، وتنظيم، وتشغيل، عوامل ومصادر الإنتاج وإدارتها .
- والهدف الأيديولوجي أو العقائدي ويحتوي : إعداد الفرد بما يتناسب مع طبيعة مجتمعه وخصائصه وهويته الثقافية^(١٩).

وفي علم الاجتماع حديث مفصل عن التنمية الاجتماعية؛ إذ تعددت تعريفاتها التي يمكن تقسيمها إلى مجموعة من الاتجاهات الفكرية (٢٠):

- **الاتجاه الأول:** يري أصحاب هذا الاتجاه أن مصطلح (التنمية الاجتماعية) يعد مرادفاً للرعاية الاجتماعية Social Services ، والتي تمثل جزءاً محدداً من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها .
- **الاتجاه الثاني:** يطلق أصحاب هذا الاتجاه مصطلح (التنمية الاجتماعية) علي الخدمات الاجتماعية Social Services، التي تقدم في مجال التعليم والصحة والإسكان . وفي هذا الصدد ينظر الاقتصادي (هيجنز Higgins) للتنمية الاجتماعية بأنها " عملية استثمار إنساني Human Investment تتم في المجالات القطاعات والمجالات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية ... بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع (٢١) ، ومن ثم فإن مفهوم التنمية الاجتماعية ، يركز علي فكرة الاستثمار الأمثل للمورد البشري كرأس مال مهم .
- **الاتجاه الثالث:** يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلي أن (التنمية الاجتماعية) عبارة عن عمليات تغير إجتماعي Social Change ، تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف تلبية الحاجات الاجتماعية للأفراد ، ويرى هذا الاتجاه أن هذا المصطلح يحتوي علي بعدين أساسيين هما : الأول : تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تواكب متطلبات العصر ، والثاني : إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات اجتماعية وقيم مستحدثة بصورة تتيح للأفراد تحقيق أكبر قدر متاح من المطالب والحاجات .

وتتفق الدراسة الراهنة مع الاتجاه الثالث، فهذا الاتجاه يعد من أقرب الاتجاهات مسايرة لمفهوم التنمية الاجتماعية المستدامة، فالتنمية الاجتماعية بمعناها الأشمل تتقاطع مع التنمية الاقتصادية الشاملة

وعلي ضوء ذلك يمكن تعريف التنمية الاجتماعية إجرائياً بأنها هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الاقتصادية والعمرانية والهيكلية اللازمة لنمو قطاعات المجتمع وذلك بزيادة قدره أفراده على استغلال الفرص المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي .

٣- التنمية المستدامة Sustainable development :

قد ينظر لمفهوم للتنمية المستدامة (٢٢)، بوصفها من المفاهيم الحديثة، بل من أكثر المفاهيم شيوعاً في أدبيات التنمية في الوقت الراهن، فهي لا تمثل ظاهرة جديدة بل هي مطلب قديم فقد

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينيات كرد طبيعي علي التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية الذي يركز علي رفع معدلات الإنتاج لتلبية الاحتياجات للإنسان دون اعتبار للأثار السلبية علي البيئة^(٢٣).

ويرجع مصطلح " المستدامة " في اللغة اللاتينية القديمة إلي كلمة Sustenere ، والتي تعني "الحفاظ علي الشيء وصيانته استخدامه للإبقاء عليه " ، وترجع أصول المصطلح إلي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث كان الأساس لاستخدام المصطلح من قبل الألمان في إدارة الغابات ، ويعرفها " روبرت سولو " بأنها عدم الاضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة علي الوضع الذي ورثه الأجيال^(٢٤).

ومن هذا المنطلق ، فإن التنمية المستدامة هي " عملية متشعبة الجوانب تضمن للبيئة الطبيعية والنظام الاقتصادي وطبيعة الحياة الاجتماعية نظاماً آمناً مستداماً ورفاهية الشعوب ، ولإنجاحها لابد من تظافر كل الجهود في كافة التخصصات للوصول إلي الاستدامة والمحافظة علي عالمنا "^(٢٥). ومن هنا يتضح أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تداخلاً وتشابكاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي^(٢٦).

تعددت التعريفات حول مفهوم التنمية المستدامة، لعل التعريف الأكثر انتشاراً في المراجع الاقتصادية هو التعريف الوارد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك"^(٢٧)، الذي أكد علي أنها " ذلك النوع من التنمية، التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة علي قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم "^(٢٨). ويتضح من ذلك أن التنمية " المستدامة " هي تنمية "عادلة ومتوازنة" ، بمعنى أنه لكي تستمر التنمية يجب التوازن بين مصالح مختلف الأفراد في نفس الجيل وبين الأجيال ، وأن تفعل ذلك في وقت واحد في ثلاثة مجالات أساسية مترابطة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً^(٢٩).

وبالتالي يتركز جوهر التنمية المستدامة في أربع كلمات وهي : "الكفاية لكل البشر وللأبد " وتحتوي هذه الكلمات علي المسؤولية الاستهلاكية ، ومحدودية الموارد ، والنوعية والعدالة ، والتوجهات طويلة الأمد^(٣٠).

ومن خلال ما سبق ذكره نصل إلي وضع تعريف إجرائي للتنمية المستدامة، والذي نصيغه كالتالي " التوازن المطلوب بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الحفاظ علي البيئة والموارد الطبيعية مع مراعاة حق الأجيال المستقبلية " . وبذلك يعد مفهوم التنمية المستدامة في سياقه العام مفهوماً بيئياً، ثم تحول إلي مفهوم تنموي متكامل يراعي التنسيق بين محاور التنمية الأساسية، وهي المحور الاجتماعي (الإنسان) ، والمحور الاقتصادي ، والمحور البيئي.

٤ - الإقليم Region :

الإقليم هو الجزء من الأرض وما به من الأنشطة المختلفة وفي نفس الوقت يمكن أن يضم الإقليم الدولة أو المناطق القومية . فالإقليم يعني مجموعة من المساحات المكانية أو المناطق بمشاكل معينة في وقت معين، وهذا يعني أن كلمة إقليم قد تستخدم بصفة عامة لتصنيف مناطق جغرافية تتميز بصفات متماثلة أو خصائص متكاملة وتحديد الإقليم يرتبط بمكونات المكان الجغرافي الاقتصادي من حيث الموارد البشرية أو المادية^(٣١).

كما يعرف "محمد خميس الزوكة" الإقليم بأنه : عبارة عن رقعة من الأرض يسودها عناصر طبيعية محددة تميزه عما يجاوره من أقاليم أخرى، كما تسكنه جماعات من السكان لها خصائصها المميزة سواء من حيث عددهم أو كثافتهم أو تركيبهم أو توزيعهم الجغرافي أو عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم و نشاطهم الاقتصادي ومستواهم الحضاري، إلي غير ذلك من الخصائص البشرية والاقتصادية^(٣٢).

ويمكن تحديد الإقليم بصفة عامة علي أنه: النطاق الجغرافي أو المساحة الأرضية التي يتفاعل عليها الإنسان مع الأنشطة اللازمة لاستقراره علي هذه المساحات الأرضية ، وهو جزء أو مساحة من الدولة محددة أو غير محددة بملاحم شخصية^(٣٣).

وتختلف دراسة إقليم قناة السويس عن باقي أقاليم مصر التخطيطية لخصوصيته وأهميته الاستراتيجية ؛ لأنه بوابة مصر الشرقية، ويعد أكثر الأقاليم المصرية ارتباطاً بالعالم الخارجي نظراً لتواجد قناة السويس التي لم تستغل الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة .

تقسيم الدراسة :

ولتحقيق الأهداف السابقة فإن الدراسة الراهنة تنقسم ثلاثة محاور رئيسية علي النحو التالي:-

▪ **المحور الأول :** يتناول الدراسات السابقة .

▪ **المحور الثاني :** يتناول التوجه النظري للدراسة .

▪ **المحور الثالث :** يتناول نتائج البحث .

المحور الأول : الدراسات السابقة :

باطلاع الباحثة علي الدراسات السابقة يمكن تقسيم هذه الدراسات إلي عدد من المتغيرات

ونستعرض فيما يلي تلك الدراسات:

- **المحور الأول:** الدراسات التي تناولت التنمية الاجتماعية .

- **المحور الثاني :** الدراسات التي ركزت علي إقليم قناة السويس.

المحور الأول: الدراسات التي تناولت التنمية الاجتماعية

١- دراسة (عبد الباسط عبد المعطي) (٢٠٠٣) بعنوان: "مفهوم وأبعاد التنمية الاجتماعية عبر تطور فكر التنمية وسياساتها"^(٣٤)، حيث تناولت الدراسة مفهوم التنمية الاجتماعية بهدف استطلاع ، أهم أبعاد التغيير التاريخي في مفهوم التنمية الاجتماعية، والتحديات العالمية والعربية في مواجهة المفهوم، والأبعاد التي يمكن أن تكون مرشداً لصياغة مفهوم عربي حول التنمية الاجتماعية، وقامت الدراسة بتحديد متطلبات صياغة أولية لمفهوم عربي للتنمية الاجتماعية من خلال رصد دقيق لحصاد النتائج والتداعيات التي صاحبت العولمة علي الصعيد العربي، وتجميع وتحليل المسوح والبحوث الاجتماعية، وإعداد مجموعة دراسات الحالة لمسارات التنمية الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلي أن التنمية مركب متفاعل من عدة مكونات، اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، ومعرفية، كما تأتي أهمية البعد الاجتماعي للتنمية في أنه يجنب المجتمع الكثير من المشكلات والعقبات، ويضمن التفاعل الإيجابي مع الاقتصادي للبشر، ورصد الفرص والإمكانيات المتاحة والتي يمكن إتاحتها لاستدامة التنمية عامة والتنمية الاجتماعية خاصة.

٢- دراسة (مجدة إمام حسانين) (٢٠٠٧) بعنوان " التنمية الاجتماعية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي. دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية (مؤشرات نوعية الحياة)"^(٣٥)، حيث هدفت الدراسة إلي رصد تصورات شرائح المجتمع المختلفة حول حالة التنمية الاجتماعية بعد تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي بعقد ونصف عقد من الزمن من خلال معرفة تصوراتهم وتقييمهم لآثار تطبيق هذه السياسات والبرامج علي نوعية حياتهم، وتصوراتهم عن مؤشرات نوعية الحياة الكيفية. واستعانت الدراسة بعدة أدوات لجمع البيانات منها الإحصاءات، ودليل نوعية الحياة، والمقابلة المقننة، وأجريت الدراسة علي عينة طبقية عمدية بلغ حجمها (٣٠٠) مفردة من المقيمين في أحياء القاهرة، بالإضافة لعينة من المتخصصين في مجالات الدراسة بلغ عددهم (١٠) من الخبراء. وتوصلت الدراسة إلي أن احتياجات المواطنين من الدولة تتمثل في: توفير فرص عمل، وتوفير مساكن، ودعم السلع وتخفيض الأسعار، وهناك علاقة تبادلية بين مستوى التنمية البشرية ومستوي الرضا عن الحياة، ومن الطموحات المستقبلية لعينة الدراسة تتمثل في تحسين الأحوال المعيشية.

٣- دراسة (حنان أمين إسماعيل) (٢٠١٦) بعنوان "التنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية. دراسة مقارنة لتجارب الصندوق الاجتماعي للتنمية"^(٣٦)، هدفت الدراسة إلي الكشف عن مشروعات التنمية المحلية التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال برامجه التي تقوم بها مجموعة التنمية المجتمعية والبشرية بالصندوق داخل المجتمعات المحلية ومدى استفادة أفراد المجتمع المحلي بها وتقييمهم لها، واعتمدت علي المنهج التقويمي ودراسة الحالة باختيار عينة

شبه عمدية من بين المشروعات التي نفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية في المجتمعات المحلية بمحافظة الدقهلية - الفيوم، واستخدمت أدوات الاستبيان والمقابلة شبه المقننة. وتوصلت الدراسة إلى مدي أهمية مشروعات التنمية المحلية التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية في المجتمعات المحلية، ومدي الاستفادة الكبرى والمستمرة من المشروعات فضلاً عن اتصاف المشروعات بالاستمرارية والاستدامة.

٤- دراسة (عاطف سعيد محمود) (٢٠١٩) بعنوان " التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي في هونج كونج. دراسة تحليلية "^(٣٧)، حيث هدفت الدراسة إلى تقديم خبرة تنموية ثبت نجاحها في دولة أجنبية لمحاولة التعلم منها لدعم التجربة المصرية في التنمية الاجتماعية الشاملة، وعرض أهم الأساليب العلمية التي استعانت بها هونج كونج لتحقيق التنمية الاجتماعية والتطور، وهل التغير الاجتماعي في هونج كونج من نابع من داخل المجتمع أم من خارجه، وأثار التغير الاجتماعي في هونج كونج في التعليم والصحة والحياة الاجتماعية. وكل ذلك من خلال تحليل ما أتاح من كتابات حول هونج كونج. واعتمدت الدراسة علي منهج تحليل المضمون. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية لابد من تحقيق الأهداف الأساسية لها وهي إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي والنظم والقيم ويتحقق ذلك من خلال أهدافها الفرعية من تعليم وصحة وإسكان وثقافة وتنشئة اجتماعية. كما أن مراحل التنمية الاجتماعية تعتمد علي المتابعة وتقديم المشروعات وتنفيذها لكي يتم تحقيق التنمية الاجتماعية، وبالتالي فنجاح أي خطة تنموية لابد من ربطها بالحاجات الضرورية لأفراد المجتمع.

٥- دراسة (مصطفى متولي عمران إبراهيم) (٢٠١٩) بعنوان " تأثير الدور المؤسسي في التنمية الاجتماعية. دراسة ميدانية لرؤى عينة من مختلف فئات المجتمع "^(٣٨)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي ملاحم عملية التنمية الاجتماعية في المجتمع في ظل رؤية أفراد المجتمع ومسؤولي مؤسساته من خلال حواراتهم ومقالاتهم الموضحة لرؤيتهم لأهم المؤسسات البنائية في المجتمع وواقع أدوارها التنموية ومستقبل عملها التنموي وكيفية تفعيله للوصول لحالة التنمية الاجتماعية. واعتمدت الدراسة علي الأسلوب التاريخي المقارن، واستخدمت منهج تحليل المضمون ومقابلة استطلاعية، وتمثلت العينة في معظم الأدوار المؤسسية القائمة في المجتمع وبلغ حجمها ٢٢٧٥ فرد ممن لديهم رؤية فكرية عبروا عنها بمقال منشور في الدوريات وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مشكلة التنمية الاجتماعية تمثلت في اهدار المؤسسات القائمة تفعيل حقيقي للتنمية الاجتماعية وافتقاد المجتمع للمقومات التنموية بسبب الزيادة السكانية التي تلتهم نجاحات التنمية المقدمة من المؤسسات، بالإضافة أن هناك

مؤسسات بنائية مكونة للبناء الاجتماعي تستطيع من خلال قدراتها المؤسساتية تحقيق التنمية الاجتماعية وهي المؤسسة القضائية والتشريعية والتنفيذية .

المحور الثاني : الدراسات التي ركزت علي إقليم قناة السويس.

١- دراسة (علا الحكيم) (١٩٨٥) بعنوان " أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر "^(٣٩)، حيث تناولت هذه الدراسة ظاهرة النمو غير المتوازن بين الأقاليم المختلفة ، وأرجعت ذلك إلي عدة عوامل منها ، عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الإقليمية ، و إغفال البعد المكاني عند رسم خطط التنمية ، و غياب دور التخطيط الإقليمي ، والتركيز علي البعد الزمني دون البعد المكاني .وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال ؛ فقد بينت الدراسة أن عملية التنمية (التي اعتمدت علي التركيز علي البعد الزمني دون البعد المكاني) ؛ أدت إلي عدم التوازن الجغرافي بين مناطق الدولة ، وإلي زيادة الفروق بين الأقاليم ، مما يترتب عليها العديد من المشاكل منها :ارتفاع الزيادة السكانية ، وتضخم المدن الكبرى ، واستقطاب هذه المدن للتنمية ، و الهجرة غير المنتظمة للمدن الكبرى .وقد عرضت هذه الدراسة بدائل واستراتيجيات التنمية الإقليمية ، و اختارت من بينها استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة ، وذلك لتناسبها مع طبيعة الدراسة ، وتبنيها لفكرة أقطاب النمو . وقد أوضحت هذه الدراسة كيفية انتشار النمو عن طريق قطب النمو ؛ حيث أكدت أن النمو لا يتحقق في كل الأماكن ، وفي نفس الوقت ، ولكن عند تحققه في منطقة معينة ، فإن هناك قوي تقوم بجمع ، وتركيز النمو حول هذه المنطقة ؛ وذلك للاستفادة من وفورات التجمع ، والوفورات الخارجية .

٢- دراسة (حامد عبده الهادي) (١٩٩٢) بعنوان : "واقع المجتمعات الجديدة بين نظريتي أقطاب النمو، والتبعية، دراسة ميدانية لمدينة مصرية"^(٤٠)، حيث اختارت هذه الدراسة الانطلاق من نظريتين مختلفتين هما : نظرية أقطاب النمو ، ونظرية التبعية ؛ بهدف التعرف علي ما إذا كانت احدهما أو كلاهما مازالت قادرة علي تفسير الواقع الاجتماعي الجديد في مجتمعنا المصري بعامة، والمجتمع الجديد في العاشر من رمضان بصفة خاصة ، وقد حاولت الدراسة الإجابة علي عديد من التساؤلات، دارت حول المؤشرات التي تضع العاشر من رمضان وإقليمها في نطاق نظرية أقطاب النمو ، كذلك تأثير العاشر من رمضان، كقطب نمو في إقليمها . واستخدمت هذه الدراسة المنهج العلمي ، مع بعض الطرائق المنهجية ، وأدوات جمع البيانات (الزيارات الميدانية المتكررة ، دليل الحالات المثيرة للاستبصار ، استمارة الاستبيان غير البريدي، المقابلات المتعمقة) ، وتمثلت عينة الدراسة في مجموعتين : الأولى من المستثمرين والعمال وشاغلي المهن العليا ، والبالغ عددهم ٩٣ مفردة ، والثانية ممثلة في المستثمرين ومديرهم ، والبالغ عددهم ٥٠٠ نسمة . وقد توصلت هذه الدراسة إلي عدة إلي نتائج هامة ،

أخص منها: عن مدي ملائمة نظرية أقطاب النمو مع واقع مدينة العاشر من رمضان، فقد كانت هناك نجاحات وإخفاقات في تفسير هذا الواقع، فقد تحققت افتراضات نظرية أقطاب النمو وذلك من خلال عدة مؤشرات، منها: مدي تمتع الصناعات بميزة نسبية لتوطنها بالعاشر، والمؤشر الثاني مدي انتشار نمط الاستثمار المحرك بالعاشر، ثم مؤشر ثالث عن مدي انتشار الصناعات القائدة بالعاشر، ثم مؤشر رابع عن مدي انتشار صناعات متقدمة تكنولوجيا ، ذات قوة دفع للأمام والخلف(صناعات تتطلب صناعات مكملة). أما من حيث إخفاقات نظرية أقطاب النمو، فتمثل في مدي وجود القوي المحركة الذاتية بالعاشر(أي مدي إمكانية نمو العاشر اعتماداً علي مواردها الذاتية)، وأفادت نسبة العينة أن وجود تلك القوي المحركة الذاتية بالعاشر قائم وموجود ولكن بصورة جزئية، وسوف تحتل مكانها التنموي ، ولكن بعد فترة تتناسب عكسياً مع معدل زيادة أو نقصان وجودها.

٣- دراسة (محمد مصطفى محمد) (٢٠٠٤) بعنوان "دراسة ملاحم التنمية العمرانية بإقليم قناة السويس في ضوء المشروعات القومية الكبرى"^(٤١)، حيث اتخذت الدراسة من الاستراتيجية القومية للمشروعات التنموية إشكالية أساسية لها، حيث اتجهت الدراسة إلي التنمية العمرانية من حيث الأهداف والملاحم الأساسية المميزة لها، ومن هذا المنطلق سعت الدراسة إلي تحديد وتقويم ومتابعة وتطوير التنمية العمرانية الشاملة لمحور قناة السويس في ضوء المشروع القومي لتنمية سيناء والقناة، وقد توصلت الدراسة إلي أن الأهداف القطاعية بعملية التنمية العمرانية للمشروعات القومية في المشروع القومي للتنمية سيناء والقناة تتمثل في، أهداف بيئية (حماية الموارد والحفاظ علي الاتزان البيئي والايكولوجي)، وأهداف سكانية واجتماعية تتمثل في (رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان ، والسيطرة علي معدلات النمو السكاني بالوادي والدلتا - والحد من تيارات الهجرة) .

٤- دراسة (إيمان أحمد أحمد عوض) (٢٠٠٩) بعنوان "الآفاق المستقبلية لمحور قناة السويس الجديدة - الفرص والتحديات"^(٤٢) ، حيث هدفت هذه الدراسة إلي توضيح الأهمية الاستراتيجية لمنطقة محور قناة السويس من خلال تحديد نقاط القوة ، التي يتسم بها الإقليم من خلال المشروعات الحالية والمستقبلية ، وتحديد التحديات الداخلية والخارجية ، التي قد تعرقل تحقيق هذا المشروع ، والتي تحول دون الاستفادة من محاور التنمية ، وتحديد الفرص المتاحة للمشروع ومدي القدرة علي الاستفادة منها في تصميم استراتيجية تهدف استكمال المشروعات السارية ، وجذب العديد من الاستثمارات ، وقد استعانت هذه الدراسة منهجياً بكل من المنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي لمتغيرات الدراسة. وقد توصلت هذه

الدراسة إلي أهمية الإسراع بتنفيذ كافة المشروعات المخطط لقناة السويس وخاصة الخدمات اللوجستية ، والتي تعد أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية .

٥- دراسة (فريد أحمد عبد العال) (٢٠١٣) بعنوان " أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية، بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس"^(٤٣) ، حيث هدفت هذه الدراسة إلي إلقاء الضوء علي الدور التنموي للمناطق الصناعية في تنمية المحافظات المصرية بعمامة ، وإقليم قناة السويس خاصة ، ودراسة نقاط القوة ، والضعف ، والفرص ، والتحديات التي تقف حائلاً أمام نجاح بعض المناطق الصناعية عن تحقيق أهدافها المرجوة منها ، لتوضيح الدور الذي تقوم به الصناعة في تنمية إقليم قناة السويس ، وصولاً إلي صياغة رؤية مستقبلية للنهوض بالمناطق الصناعية في مصر عامة ، وإقليم قناة السويس خاصة ، واستعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي ، والتطبيقي التحليلي ، وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة ، واشتملت عينة هذه الدراسة جميع المنشآت الصناعية في ثلاث محافظات من إقليم قناة السويس وهي (السويس - الإسماعيلية - بورسعيد) وعددهم ٧٤٥ منشأة . وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية طبقية وفق معيار حجم كل محافظة من المنشأة الصناعية بطريقة منتظمة وأسفر هذا الاختبار عن ١٧٨ منشأة صناعية . وقد تمثلت أدوات جمع البيانات في استمارة الاستبيان ، وقد توصلت هذه الدراسة إلي عدة نتائج منها:

- أهمية دور المناطق الصناعية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وفي توفر فرص عمل، ونمو وتنويع الصادرات، ونقل التكنولوجيا الحديثة، مما يساهم في زيادة حصيلة النقد الأجنبي، وبالتالي تحقيق التنمية والرفاهية للمواطنين.
- أن المناطق الصناعية تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها : الاستقرار السياسي ، والمناخ القانوني ، مع حسن اختيار المشروعات ، وتوافر شبكة جيدة من المرافق والبنية التحتية، بالإضافة إلي توفر العمالة المدربة والماهرة، ونوعية المنافسة التي تواجهها من المناطق الأخرى.

٦- دراسة (أيمن نبيل سليمان) (٢٠١٦) بعنوان "تنمية محور قناة السويس وانعكاساته علي الاقتصاد القومي المصري"^(٤٤) ، حيث هدفت الدراسة إلي محاولة الإجابة علي تساؤل رئيسي هو : إلي أي مدي يمكن أن يؤثر تطور محور قناة السويس علي الاقتصاد المصري باعتباره مشروعاً قومياً منافساً ذا مواصفات عالمية؟، وقد استعانت هذه الدراسة بعدة مناهج وهي : المنهج الاستقرائي ، والمنهج الوصفي ، بجانب للمنهج التاريخي لسرد عمليات تطوير محور قناة السويس وانعكاساتها علي الاقتصاد القومي المصري ، ويمتد المجال الزمني لرصد

الآثار الاقتصادية لقناة السويس قبل ، وبعد افتتاح مشروع قناة السويس الجديدة (٢٠١٦/٢٠٠٧) ، واتخذت هذه الدراسة من مصر مكاناً جغرافياً لها . و توصلت هذه الدراسة إلى أن مشروع تنمية محور قناة السويس مشروعاً مكملاً لمشروع قناة السويس الجديدة والذي يعتمد اعتماداً كلياً على حركة التجارة العالمية وحمولتها بالأطنان ويتضح لنا أن حركة التجارة الدولية المنقولة بحراً في تزايد مستمر مما يثبت جدوى المشروع الاقتصادية.

٧- دراسة (إيمان حسين محمد هلال) (٢٠١٧) بعنوان "نحو استراتيجية تنمية محور قناة السويس في ضوء تكنولوجيا اللوجستيات وخدمات النقل البحري"^(٤٥) ، حيث تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على المشروعات التي يحتويها إقليم قناة السويس، و كيفية خلق منطقة صناعية بحرية ولوجستية عالمية، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والتنموية لمشروع تنمية محور قناة السويس على الاقتصاد المصري بالتطبيق على صناعة اللوجستيات . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مشروع محور قناة السويس يستهدف تحويل المنطقة إلى مركز عالمي للتجارة الدولية ، يقدم خدمات متميزة في مجال النقل البحري ، واللوجستيات، حيث تعتمد استراتيجية تنمية محور قناة السويس على تبني فكرة أقطاب النمو ، والمتمثلة في انتشار الاستثمارات على مناطق الدولة المختلفة ، التي تتمتع بإمكانيات نمو كافية، كما أن التنافسية الدولية لم تعد قائمة على أساس توافر المواد الأولية بل أصبحت تكمن في اكتساب المعارف والمهارات والقدرة على الابتكار، وبالتالي أصبح الاقتصاد المعرفي كلمة السر للتنمية.

٨- دراسة (هانى رزق رزق بركات) (٢٠١٧) بعنوان : "أثر الاستثمارات المباشرة لمشروع محور قناة السويس على التنمية الاقتصادية بمصر خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠٣٠"^(٤٦) حيث هدفت هذه الدراسة إلى عرض لأهم إمكانيات الاستثمار في محور قناة السويس ، والانتقال من مجرد اعتبار القناة مجري مائي إلى منطقة لوجستية عالمية ، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك للتعرف على دور كلٍّ من قناة السويس الجديدة ، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وأثار ذلك على الاقتصاد المصري، وقد استعانت هذه الدراسة بالمنهج الوصفي ، والتاريخي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى قبول الفرضين الأساسيين للدراسة ، الفرض الأول " توجد علاقة بين حفر قناة السويس ، وزيادة العوائد المتوقعة من قناة السويس " و الفرض الثاني "توجد علاقة بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ، وزيادة معدلات النمو ، والتوظيف في الاقتصاد المصري " . وبذلك يعد ازدواج الممر الملاحي لقناة السويس أحد الأهداف الرئيسية لقناة السويس الجديدة بما يدر عوائد إضافية للاقتصاد المصري ، فضلاً عن أهمية مشروع المحور في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية في مصر ، من خلال زيادة فرص عمل جادة نتيجة

زيادة الاستثمارات وبذلك ، سيكون منافساً للمراكز اللوجستية الأخرى في المنطقة عند اكتمال المشروع .

٩- دراسة (طه محمد السيد محمد) (٢٠٢١) بعنوان : "الأبعاد التنموية لإقليم قناة السويس وآثارها على الأمن القومي المصري"^(٤٧)، حيث تهدف الدراسة إلي تحليل ودراسة العلاقة التبادلية بين التنمية والأمن القومي، ومدى ارتباط التخطيط الاستراتيجي لإحداث التنمية بالأمن القومي، وتحديد محددات ودوائر ومرتكزات الأمن القومي المصري في المرحلة الراهنة. واستعانت الدراسة بالمنهج الاستقرائي بالإضافة لأدوات تحليلية أخرى (الاستنباط - تحليل المضمون والمقارنة)، وتمثلت أدوات جمع البيانات في الاستبار، والاستبيان، والاحصاء، والتحليل. وتوصلت الدراسة إلي أن إقليم قناة السويس أكثر الأقاليم ارتباطا بالعالم الخارجي، يساهم بالنصيب الأكبر للدخل القومي المصري، ويمثل نقطة الارتكاز المحورية نحو التواصل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة والانفتاح علي كافة الأسواق العالمية، و أكثر الأقاليم - بعد القاهرة- جذباً للهجرة الداخلية، علاوة علي ذلك يُعتبر إقليم مشروع تنمية إقليم قناة السويس قراراً اقتصادياً يحمل في طياته أبعاداً (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) ، ويهدف إلي تحويل منطقة القناة إلي مركز لوجيستي وصناعي وسياحي، يمكنها أن تجذب الاستثمارات وتوفر فرص العمل وخفض معدلات البطالة .

تحليل نقدي عام للدراسات السابقة ، وموقف الدراسة الراهنة منها :

بعد الاطلاع علي الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ، يمكن تقسيم هذه الدراسة إلي محورين :

- **المحور الأول : التنمية الاجتماعية :** بلغ عدد الدراسات السابقة عن التنمية الاجتماعية خمس دراسات، واستهدفت الدراسات التي تناولت هذا المحور التعرف علي مفهوم التنمية الاجتماعية ، وتحديد أبعادها، ورصد تصورات شرائح اجتماعية مختلفة حول ملاحم عملية التنمية الاجتماعية، وواقع خبرات تنمية ثبت نجاحها لمحاولة الاستفادة منها لدعم التجربة المصرية في التنمية الاجتماعية.
- **المحور الثاني: إقليم قناة السويس:** بلغ عدد الدراسات السابقة عن إقليم محور قناة السويس تسع دراسات، واستهدفت الدراسات والبحوث التي تناولت هذا المحور توضيح الأهمية الاستراتيجية لإقليم قناة السويس، وكذلك الأهمية السياسية والاقتصادية لقناة السويس، ومدى توافر مقومات التنمية في بناء خريطة المخطط التنموي الشامل، و التعرف علي أهم الإمكانيات المتاحة في إقليم قناة السويس، مع عرض وتحليل المشروعات القومية بإقليم قناة السويس، و إلقاء الضوء علي الدور التنموي للمناطق الصناعية في تنمية إقليم قناة السويس،

وأيضاً معرفة الآثار الاقتصادية والتنموية لمشروع محور قناة السويس علي الاقتصاد المصري خاصة بصناعة اللوجستيات .

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة:

- من حيث المنهج : اتفقت الدراسة الراهنة مع غالبية الدراسات السابقة علي استخدام المنهج الوصفي مثل دراسة " ايمان احمد أحمد عوض " (٢٠٠٤)، ودراسة " فريد أحمد عبد العال " (٢٠١٣) ، ودراسة "أيمن نبيل سليمان" (٢٠١٦)، ودراسة " هاني رزق رزق بركات " (٢٠١٧).
- من حيث الخلفية النظرية : استخدمت الدراسة الراهنة نظرية أقطاب النمو لفرانسوا بيروكس، وهي بذلك تتفق مع بعض الدراسات مثل دراسة " علا سليمان الحكيم " (١٩٨٥) ، ودراسة " حامد عبده الهادي " (١٩٩٢).
- من حيث الهدف: اتفقت الدراسة الراهنة في الشق الخاص بالتنمية الاجتماعية مع مضمون وأهداف الدراسات الاجتماعية.

كما اختلفت الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في استخدام منهجية تتناسب وطبيعة الدراسة، ففي حين استخدمت الدراسة الراهنة المنهج الوصفي من خلال دراسة الحالة لعينة من ممثلي الشركات بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وكذلك أدوات جمع البيانات مثل المقابلة، ودليل المقابلة، استخدمت الدراسات الأخرى الاستبيان ، كما في دراسة " حامد عبده الهادي " (١٩٩٢)، ودراسة "حنان أمين إسماعيل" (٢٠١٦)، ودراسة "فريد أحمد عبد العال" (٢٠١٥)، كما استعانت بالتحليل (SWOT Analysis) للكشف عن نقاط القوة والضعف الخاصة بمشروع محور قناة السويس، كما جاء في دراسة "إيمان أحمد أحمد عوض" (٢٠٠٤)، ودراسة "طه محمد السيد محمد" (٢٠٢١)، كما استعانت دراسة " مجدة إمام حسنين " (٢٠٠٧) بالمقابلة والاحصاء.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة :

- أمدت الباحثة بكيفية دراسة الموضوع وأفادتها في تحديد صياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وتحديد نوع الدراسة، وإجراءاتها المنهجية، وتصميم أداة جمع البيانات والاستفادة منها في تحليل النتائج علي ضوء نتائج الدراسات السابقة بما يدعم التراكم المعرفي والتواصل العلمي

- استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة بمنابعها المختلفة ، من خلال رؤية سوسيولوجية ، ولعلها انفردت بفكرة استخدام إقليم محور قناة السويس نموذجاً ، كقطب للتنمية ذاتها ، وبتكرار هذا النموذج يمكن نشر التنمية في كافة أرجاء المجتمع المصري ..

الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الراهنة :

من خلال استعراض موقف الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الراهنة تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي :

- التأكيد علي تنمية إقليم قناة السويس في إطار رؤية استراتيجية قومية متكاملة تدعيم تحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية .
- بيان مدي القدرة علي استغلال المناطق الصناعية الاقتصادية لموقع إقليم محور قناة السويس، من خلال إقامة مشروعات عملاقة تُعيد الريادة للاقتصاد القومي المصري، ليصبح محور قناة السويس منطقة عمرانية متكاملة .
- ركزت معظم الدراسات السابقة علي البعد الاقتصادي لتنمية محور قناة السويس، في حين أن موضوع الدراسة يتمحور حول ملاحم التنمية الاجتماعية وتأثيرها علي إقليم قناة السويس بهدف تحقيق متطلبات التنمية للدولة المصرية، ألا وهي تحسين جودة الحياة وتطوير المهارات البشرية، وهو ما تنفرد به الدراسة عن الدراسات السابقة .

المحور الثاني: التوجه النظري للدراسة :

تنطلق الدراسة الراهنة من نظرية أقطاب النمو (لفرانسوا بيرو)، حيث تنطوي علي فكرة مؤداها أن النمو، والتغير لا يظهران في كل مكان، وفي وقت واحد سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وإنما لا يتعدى عن أن النمو يظهر في " مواقع "أو " نقط " معينة، وينتشر من خلال محاور مختلفة، وبدرجات كثافة معينة بحيث يترك ذلك كله تأثيرات علي الاقتصاد القومي، هذه المواقع وتلك النقط – وما يتصل بها- تعرف بأقطاب النمو أو التنمية^(٤٨).

افتراضات نظرية أقطاب النمو ومسلماتها الأساسية :

ويعد فرانسوا بيرو Francois Perroux ، هو أول من وضع دعائم هذه النظرية عام ١٩٥٥ في مقال منشور له في نفس العام ، ويتلخص جوهر هذه النظرية في وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة ، تتميز بمزايا معينة ، اجتماعية واقتصادية ، وجغرافية تجعلها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى ، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً ، ويشير "فرانسوا بيرو " إلي أن تنمية القطب أو المحور تؤثر علي تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه ،

وبالتالي يمكن لهذا القطب أن يتسبب سواء أكان بطريقة مباشرة أم غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وفي أسلوب تأديتها لوظائفها^(٤٩).

ويمكن القول بأن " بيرو " قد حدد أقطاب النمو بصورة خاصة في علاقتها بالحيز الاقتصادي المجرد ، أو المطلق ، وليس في علاقتها بالحيز الجغرافي فقط ، وقد صنفت ورقة "بيرو " الحيز الاقتصادي المطلق إلى ثلاثة أنماط هي : (١) الحيز كما تحدده خطة ما ٢) الحيز كمجال للقوي (٣) الحيز كمجموع (حاصل) متجانس.

وقد اعتبرت أقطاب النمو علي أنها ذات علاقة بالنمط الثاني من الحيز المطلق ، ومن ثم فقد حددت المركزية كما يلي ...المراكز (الأقطاب) ، التي تنطلق منها قوي الطرد المركزية ، وتتجذب إليها قوي الجذب المركزية ، وكل مركز يصبح مركزاً للجذب والطرْد ، له مجاله الخاص الذي يوضع في مواجهة مجال كل المراكز الأخرى^(٥٠).

و تفترض نظرية أقطاب النمو أن قطب النمو يتميز بقدرة علي التأثير تتخطي قدرة الصناعات المحركة علي ذلك، حيث يمتد تأثيره إلي البنية الاجتماعية ، وأيضا النطاق العالمي، لكنه يستلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية تبعا لهذه الآلية توفر مسبق لبيئة اقتصادية ، واجتماعية تمتلك حدا أدني من التطور ، يسمح بالمرونة اللازمة لعمل آليات الجذب في أقطاب النمو^(٥١).

كما تستند فكرة النظرية أساساً علي عدة مسلمات أساسية^(٥٢) :

- أن القطب ينشأ علي نشاط أو عدة أنشطة ، ذات إمكانيات دافعية علي النمو Propulsive ، وهي أساسا الأنشطة الرئيسة Basic Activities ، التي تتسم بمضاعف Multiplier عالٍ، وهو ما يؤدي إلي زيادة حجم المركز أو القطب - واتساع منطقة التأثير (المساحة التي يخدمها القطب) ، وبالتالي يمتد هذا الأثر حتي يتكامل مع باقي الأقاليم الأخرى .
- العمل علي تقليل حدة التفاوتات الإقليمية ، ورفع معدل النمو بالأقاليم المتخلفة من خلال إنشاء مركز نمو ، أو قطب نمو ، ذا قدرة علي نشر ونقل ، أو إشعاع أسباب النمو ، وتركيز هذه الأسباب في صورة مراكز أو أقطاب .
- تسمي عمل عوامل النمو بظاهرة فعل أو آثار الاستقطاب Polarization بمعني تراكم أو جذب الأنشطة ، وزيادة معدلات الإنتاج في المناطق المحيطة .

وحاول " فرانسوا بيرو " إيجاد الأساس النظري لمفهوم " قطب النمو " ، وكان في البداية مهتماً بالحيز الاقتصادي Economic Space ، الذي كان يعني عنده " مجال قوة التفاعلات بين الصناعات " ، والأنشطة المختلفة وعلاقتها التبادلية^(٥٣).

فقد أكد "بيرو" علي أن أقطاب النمو تظهر في المكان الاقتصادي Keconomic space والذي يمثل بدوره حقل من القوي الاقتصادية الجاذبة ، التي تتطافر مع بعضها البعض في تكوين قطب تنموي في هذا المكان الاقتصادي ، وبذلك يكون "بيرو" ركز في نظريته علي علاقة قطب تنموي مع الأقطاب الأخرى، وأهمل الجانب الجغرافي للقطب (الآثار الجغرافية للتنمية)^(٥٤).
فقد استمد (بيرو) نظريته من المشاهد العلمية للتنمية الاقتصادية ، إذ أكد علي أن النمو لا يظهر في كل مكان في وقت واحد وإنما يظهر في "نقاط" أو "أقطاب" نمو (صناعات) بكثافة، وينتشر علي امتداد اتجاهات متعددة ، وله نتائج متفاوتة علي الاقتصاد القومي ككل^(٥٥) ، تتمثل هذه النقاط أو الأقطاب في صورة مجموعة أنشطة تنمو ، وتجذب بكثافات مرتفعة نسبيا عن أنشطة أخرى ، كما ينتشر هذا النمو من خلال وسائل تؤثر علي بقية اقتصاد المكان / الإقليم أو المكان الاقتصادي ، هذا الأثر يسمى آثار الدفع Propulsive Effect ، تقاس درجة الإشعاع التنموي بنوعية ، ومدى العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المركز ، أو القطب ، وبين مناطق ومراكز النمو الأخرى ، سواء في الإقليم نفسه أو الأقاليم المجاورة ، كما تقاس درجة التأثير بمساحة المنطقة التي تأثرت بالنمو وتسمى Tributary Area^(٥٦).

ومن خلاله نظريته ، أكد "بيرو" علي أن عملية النمو تكون في البداية غير متوازنة ، لأنها تظهر في بعض الأماكن العقديّة ، والتي تتشكل في أماكن اقتصادية أو في أماكن جغرافية ، والتي من خلالها ينتشر النمو إلي الأماكن والقطاعات الأخرى ، كما اعتبر الأماكن العقديّة بمثابة نقاط شعاع لأنواع التحديث المختلفة ، والتي تنهض عليها عملية النمو والتنمية^(٥٧).

وفي هذا الإطار، يمكن تحديد أهداف نظرية أقطاب النمو في ثلاثة أهداف، علي النحو التالي^(٥٨):

- ١- إعادة توزيع عوائد وثمار التنمية علي مناطق الدولة المختلفة.
- ٢- تحقيق حالة من التوازن التنموي بين مناطق الدولة الواحدة.
- ٣- محاولة التقليل من حدوث استقطاب التنمية، وتحديد مناطق بعينها مما يؤدي إلي ازدهار ونمو مناطق معينة مقابل ضمور وانحسار لمناطق أخرى.

شروط / معايير اختيار أقطاب النمو ، وفقاً للنظرية :

إن مهمة تحديد " أقطاب النمو " وتنفيذ برنامج تنميتها الاقتصادية من أجل تهيئة ظروف أفضل للنمو الاقتصادي في المنطقة، وتمثلت المعايير المحددة التي تساعد في تكوين نمو القطب ، في الآتي^(٥٩):

- توفير الموارد الطبيعية المناسبة لتوطين الاستثمارات - والأيدي العاملة .

- الاختيار المناسب للأنشطة المحركة التي تمارس تحريضاً علي القطاعات والوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج أو الاستهلاك .
 - توافر البني الفوقية الجديدة القادرة علي استثمار الهياكل الإنتاجية الأساسية في منطقة القطب أهمها :
 - القوانين والأنظمة الملائمة .
 - المشاركة في عملية الإدارية والتخطيطية .
 - وجود الهياكل المالية والإدارية المؤهلة علي الاستخدام الأمثل للوحدات الاقتصادية .
- وتلاحظ الباحثة من عرض التوجه النظري للدراسة عدة عناصر أساسية ، سوف تعرض لها فيما يلي :

- ١- نتجت صياغة نظرية أقطاب النمو والتطبيق علي السياقات الإقليمية عن الحاجة إلي أدوات للسياسة والتخطيط قادرة علي حل مشاكل عدم التوازن بين المناطق. كما أثبتت نظرية أقطاب النمو أنها أداة سياسية إقليمية متعارف عليها في كافة السياقات الجغرافية والاقتصادية؛ بحيث ينظر إليها من قبل المخططين وصانعي السياسات كنوع من " نظرية كاملة " للنمو الاقتصادي، قادرة علي الجمع بين كافة أبعاد التنمية في مجموعة متنوعة وكبيرة من البيئات الجغرافية (٦٠).
- ٢- تعد نظرية أقطاب النمو عنصراً أساسياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية الإقليمية المتوازنة؛ بحيث يهدف الترويج لأقطاب النمو هذه إلي جذب الاستثمارات، أي تهيئة الظروف المناسبة للاستثمار، وتحسين ظروف التشغيل، وتدعيم القدرة التنافسية، وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية للسكان، بالإضافة إلي القدرة علي معالجة التحديات المتعلقة بجودة وحماية البيئة (٦١).
- ٣- يعتبر تركيز الاستثمار في عدد معين من المناطق له تأثير فعال ومؤثر علي تنمية الاقتصاديات الإقليمية. ويمكن دعم أقطاب النمو عن طريق تعزيز موقعها في المنطقة بشكل متكامل، وتخصيص جزء من الأموال لإنشاء أقطاب التنمية، مما يضمن التأثير القوي للاستثمار. وبناء علي ذلك ، فالنمو الاقتصادي السريع سيوفر فرص عمل جديدة ، ويعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنطقة.

فبنظرة شمولية ، نجد أن ما ترمي إليه نظرية أقطاب النمو ، يتمحور بشكل واضح مع موضوع الدراسة الراهنة، حيث اتضح من مضمونها أنها تسعى إلي تركيز الاستثمارات في مناطق محدّدة من الدولة تتمتع بمزايا اقتصادية ، واجتماعية ، وجغرافية ، لزيادة الإنتاج

والدخول والعوائد ، وبالتالي جعلها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى ، وقد برز ذلك في مجتمع الدراسة ؛ إذ تعتمد استراتيجية تنمية محور قناة السويس علي نشر الاستثمارات في معظم مناطق الدولة المختلفة ولكن في ظل انحسار الموارد فهذا لم يعد كافياً ، وبناءً عليه ، يجب اختيار أقطاب للنمو ليبدأ منها وبدرجات مختلفة ليظهر أثره فيما بعد وفقاً للخطط التنموية ، وبناءً علي ذلك ، فقد تم إنشاء المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بأفضل المعايير الدولية لجذب المستثمرين ، سواء أكان المحليين أم الأجانب ، من خلال إنشاء مناطق علي ضفتي القناة ذات طابع خاص اقتصادياً وصناعياً ومجتمعياً ، وذلك بإقامة إقليم متكامل اقتصادياً وعمرانياً ، بحيث يمثل مركزاً تنافسياً للتجارة الدولية .

وللاستفادة من نظرية أقطاب النمو بالشكل الأمثل الذي تفترضه كنظرية، يجب إعادة تقسيم الدولة إلي عدة أقاليم تنموية اقتصادية ، حيث أن هذه الأقاليم لم تأخذ الاهتمام الكافي من الناحية التطبيقية العملية والتخطيطية ، حتي أصبح وجود هذه الأقاليم مع عدم فعاليتها يشكل عبئاً يعرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبناءً عليه ، يتم تحديد ، وخلق أقطاب نمو سواء حالية أو جديدة ، وتشجيعها بإقامة أنشطة اقتصادية وخدمية علي مستوي عالٍ ، حتي يتحقق التوزيع المطلوب ، واستيعاب أكبر عدد من الزيادة السكانية المتوقعة خلال العقود القادمة.

وترى الدراسة أنه ليس معني تقسيم محافظات الجمهورية هو فصل الأقاليم أو المحافظات المصرية عن بعضها، ولكنه تقسيم تخطيطي بمعني رسم حدود الأقاليم بحيث تحقق هدفين رئيسيين كالآتي:

- **الهدف الأول:** أن يكون لكل إقليم إمكانيات تنموية تؤهله علي التنمية الذاتية، واستيعاب المشروعات الكبرى القومية.
 - **الهدف الثاني:** أن تكون الأنشطة التنموية المقامة في كل إقليم متنوعة ومتعددة، وأن يكون لكل إقليم نشاط تنموي رائد يمثل قاطرة للتنمية لذات الإقليم.
- وتأسيساً علي ما سبق، يقسم إقليم قناة السويس إلي ثلاثة قطاعات تنموية تبعاً للارتباط داخل كل نطاق كالآتي:

- **القطاع الأول:** يضم محافظات مدن القناة (بورسعيد-الإسماعيلية- السويس)
- **القطاع الثاني:** يضم محافظتي شمال وجنوب سيناء.
- **القطاع الثالث:** يضم محافظة الشرقية فقط.

المحور الثالث : نتائج البحث

- ١- كشفت نتائج البحث أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ساهمت بإيجابية في زيادة معدلات التشغيل والعمالة، حيث توفر فرص عمل مباشرة للعمالة الماهرة وغير الماهرة، وذلك نتيجة اجتذاب المنطقة استثمارات لأنشطة كثيفة العمالة من شأنها خلق فرص عمل للعمالة الماهرة، وتشغيل الموارد العاطلة، ومن ثم القضاء علي البطالة تدريجياً. وعلي ذلك تسهم المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في تعزيز التنمية البشرية والحد من الفقر.
- ٢- كشفت نتائج البحث أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أحدثت تأثيرات تنموية في بعض عناصر جودة الحياة الاجتماعية؛ وذلك نتيجة تنفيذ عدة مشروعات استثمارية بالمنطقة الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة، فضلاً عن تحسين نوعية المرافق والخدمات سواء الصحية والسكنية والتدريبية المقدمة للعاملين بالمنطقة، هذا إلي جانب التمتع بقدر كافٍ من الأمن الاجتماعي. إذ يعتبر تحسين ظروف العمل المعيشية بعداً هاماً من أبعاد التنمية البشرية المستدامة. حيث تتخذ الشركات المقامة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس كافة التدابير والضرورية لتحسين ظروف العمل المعيشية لتحسين إنتاجيتها تتعلق بمرافق النقل، والمواصلات، والإسكان، والصحة، والتعليم، بما يسهم في تدعيم الحركة التنموية في مصر.
- ٣- كشفت نتائج البحث أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أسهمت بشكل إيجابياً في تحسين نمط الحياة الاجتماعية فيما يتعلق بارتفاع مستويات الدخل والأجور للعاملين بالمنطقة الاقتصادية بحيث تكون مستويات الأجور، ومعايير السلامة والصحة المهنية أعلى بكثير من الأجور علي مستوي الدولة، مما ينعكس بدوره علي تحسين نمط الحياة للعمال بعد الانضمام للعمل في المنطقة الاقتصادية.
- ٤- كشفت نتائج البحث أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أسهمت مساهمة فعالة في زيادة معدلات الحراك الاجتماعي لبعض العاملين بالمنطقة، فبعد تأسيس العديد من المشروعات الاستثمارية، والمناطق الصناعية، فقد تنوعت مصادر دخل العمال، وحصل كثير منهم علي وظائف جيدة، ذات أجور عالية، مما انعكس بدوره علي تحسين الوضع الاجتماعي للعمال. ولم تتوقف مزايا العمل بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس علي مجرد تحسين الوضع الاجتماعي، ولكن تجاوزات ذلك إلي المساهمة في تغيير المكانة الاجتماعية، فانتقلت الكثير من الشرائح الاجتماعية في المنطقة إلي مستويات اقتصادية مرتفعة نسبياً، وتقلد البعض مراكز قيادية ذات دخل مرتفع.

٥- كشفت نتائج البحث أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تعود بفوائد هائلة علي تكوين وتنمية رأس المال البشري من خلال النشاط علي صعيد الشركات الصناعية؛ حيث تكتسب القوي العاملة مهارات من داخل الشركات عن طريق ترقية المهارات، فضلاً عن توفير التعليم الفني والتدريب المهني بالممارسة لرفع كفاءتهم المهنية والعلمية، مما يعظم الاستفادة من الطاقات البشرية الموجودة وتوظيفها التوظيف الأمثل، ومن ناحية أخرى يساعد علي تشجيع الابتكار، وتبادل المعلومات والمعارف، وبالتالي التحرك نحو اقتصاد قائم علي المعرفة بشكل أكبر، وتحقيق الريادة العالمية في المنتجات الحديثة، بما يسهم في تعزيز التنمية البشرية.

٦- كشفت نتائج البحث أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أحدثت تأثيرات فعالة في خلق مجتمع عمراني متكامل، وذلك من خلال التطوير في مدينة السويس بشكل رئيسي في منطقة العين السخنة، والتي تعد ميناء رئيسي ومنطقة اقتصادية خاصة ومدينة سكنية تعمل علي تدعيم إقامة المدن الجديدة ذات الفرص السكنية الهائلة من خلال زيادة الفرص الاستثمارية للتطوير العقاري وإقامة مجتمعات سكنية، فضلاً عن تحسين شبكة مرافق النقل مثل مشروع القطار السريع لربط المنطقة الاقتصادية في العين السخنة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مما ينعكس بدوره علي تنمية مجتمعات عمرانية جديدة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وتوصلت الدراسة إلي جملة من الاستنتاجات المتعلقة بالجانب النظري والميداني، ويمكن توضيحها من خلال الآتي :

- ١- تعبر التنمية الاجتماعية عن أحد مجالات التنمية، فهي تركز علي فكرة الاستثمار الأمثل للمورد البشري كرأس مال مهم، وذلك بتغيير نوعية حياة المواطنين من خلال إشباع حاجاتهم الإنسانية الأساسية، وكذلك مشاركتهم في هذه العملية لضمان نجاح عملية التنمية .
- ٢- أن تنمية إقليم قناة السويس في إطار مخطط استراتيجي قومي متكامل، وتعدد إمكانيات التنمية وتنوعها ودعمها لبعضها البعض داخل الإقليم يجعل التنمية الإقليمية أسرع من عوائدها.
- ٣- تعد تنمية المناطق التي بها إمكانيات للنمو والتي تتميز بقدرتها علي توليد زيادات متزايدة في الدخل أداة فعالة لتوليد عائدات اجتماعية واقتصادية كبرى، تعمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال جذب الاستثمارات، وتوفير فرص عمل جديدة، وهذا ما أشار إليه الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو" Francois Perroux في نظريته عن أقطاب النمو.

٤ - أفرزت نتائج تحليل الدراسة مدي مساهمة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في تعزيز تنمية اجتماعية أكثر استدامة، وإنتاج أكثر ابتكاراً؛ وذلك نتيجة توافر فرص العمل، وارتفاع مستويات الدخل، وتوفير التدريب المهني والتعليم الفني للعمالة، وكذلك تحسين نوعية المرافق والخدمات، وهذا يوضح لنا الدور المهم الذي تؤديه تنمية الأقاليم في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المناطق.

المقترحات والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى ثمة مقترحات، تفيد المخططين، وصانعي القرار في زيادة فعالية مشروع محور قناة السويس في المستقبل، في ضوء استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠:

تمثلت في :

- دعم الخدمات والمرافق: حيث لايزال المشروع بحاجة إلى مزيد من الدعم الخدمي وتوفير المرافق، حتي يتمكن العاملون في المشروع من الاستقرار الدائم وممارسة حياتهم الاجتماعية والعمرانية .
- توفير بيئة عمل صالحة: فمن الضروري توفير بيئة عمل صالحة من خلال تقنين إجراءات العمل، ووضع نظام واضح للمعاشات والتأمينات وإصابات العمل.
- تحسين مناخ الأعمال: من خلال استكمال الأطر التشريعية والنظم القانونية؛ مما يساعد علي تهيئة مناخ الاستثمار، ويلبي رغبات المستثمرين بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتكون جاذبة للاستثمار المباشر، وتحقيق ما تنشده الهيئة الاقتصادية لقناة السويس من استثمارات متنوعة وجديدة مثل: صناعة السيارات، والزجاج.
- التدريب المستمر علي الابتكار والارتقاء: وذلك من خلال عقد مبادرات سياسية توفير التدريب علي التطبيقات التكنولوجية لمواكبة الاحتياجات المتغيرة للتنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن تشجيع استراتيجيات جذب الكوادر الفنية الموهوبة، وكذلك العمالة ذوي المهارات العالية، بما يدعم تحسين كفاءة الإنتاج .
- إنشاء شبكة مواصلات فعالة: فمن الضروري تفعيل شبكة المواصلات من المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس وإليها، بحيث يستطيع العاملون الذهاب إلي المنطقة والعودة منها بسهولة ويسر.
- التسريع بإنشاء المدينة المليونية بالعين السخنة لمواكبة الحداثة في النظم الالكترونية المتطورة بالخدمات المقدمة للسكان .

المصادر والمراجع

- ١- " أنه بحلول عام ٢٠٣٠ يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبطاً يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وقادراً علي تحقيق نمو احتوائي مستدام . ويتميز هذا الاقتصاد بالتنافسية والتنوع ويعتمد علي المعرفة ويكون له دور في الاقتصاد العالمي وتحقيق فرص عمل لائقة ومنتجة . ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلي مضاف الدول ذات الدخل المتوسط " انظر وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري : **الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١**، جمهورية مصر العربية، مايو ٢٠١٨، ص ٣٨.
- ٢- تعرف المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ) Special Economic Zones بأنها "مناطق جغرافية في دولة ما تستثني من القوانين الداخلية، كالضرائب والجمارك وحظر الاستثمارات الأجنبية وقوانين العمل، ومن ثم تكون قادرة علي تصنيع وإنتاج سلع بأسعار منافسة عالمياً. ويتضمن تصنيفها أنواعاً مختلفة من المناطق، مثل مناطق التجارة الحرة، والمناطق الحرة، ومناطق معالجة الصادرات، والمناطق الصناعية، والموانئ الحرة، والمناطق الاقتصادية الحرة ومناطق مشروعات الإعمار وغيرها . انظر إلي زينب عوض الله: **دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية .فرص وتحديات-التجربة الصينية**، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، جامعة الكويت، السنة الثامنة، ملحق خاص، الجزء الثاني، العدد التاسع، يناير ٢٠٢١، ص ١٨٨.
- ٣- تشير عبارة محور قناة السويس إلي المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس وفقاً للقرار الجمهوري (٣٣٠) بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٥ بإنشاء المنطقة الاقتصادية.
- ٤- فخر الدين أحمد عبد الله: **ماهية التنمية ومفهومها**، مجلة دراسات مجتمعية، مركز دراسات المجتمع، السودان، العدد ٦، ديسمبر ٢٠١٠، ص ١٤٤.
- ٥- نصر عارف : **في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها**، مجلة ديوان العرب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤.
- ٦- فريدريك معنوق : **معجم العلوم الاجتماعية (انجليزي- فرنسي-عربي)** ،مراجعة محمد دبس ،أكاديمية ،بيروت، ١٩٩٨، ص ١٢٨.
- ٧- وفاء كردمين : **الشباب والتنمية .المفاهيم والاشكاليات** ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ،مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، العدد ١١، أكتوبر ٢٠١٧، ص ١٢٩.
- ٨- عبد السلام مصطفى عبد السلام : **تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة**، (في) المؤتمر العلمي الأول بعنوان "التعليم النوعي ودوره في التنمية

- البشرية في عصر العولمة، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ١٢-١٣ ابريل ٢٠٠٦، ص ١٢٣.
- ٩- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٤١٧.
- ١٠- محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، سلسلة علم الاجتماع المعاصر. الكتاب الحادي والعشرين، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥، ص ١٤٥.
- ١١- إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير " دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها "، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ١٣.
- ١٢- هناء محمد الجوهري: علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٨٥.
- ١٣- أحمد محي خلف صقر: المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي (دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا - استراليا - اندونيسيا - تنزانيا - مصر)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص ٢٢.
- ١٤- عادل مختار الهواري: قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٣٣.
- 15- Feldman, M., Hadjimichael, T., Lanahan, L., & Kemeny, T: The logic of economic development: a definition and model for investment. Environment and Planning C : Government and Policy, 34(1),2016,pp5-21.
- 16- Akinl .Mobogunye :The Development Process Asptial perspective ,London ,Hutchinson university ,Library ,1989 ,p.p.34-35.
- ١٧- مالك عبد الله المهدي: مفهوم التنمية الاجتماعية. رؤية مستقبلية، مجلة الدراسات المستقبلية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد ١٧، المجلد الأول، ٢٠١٦، ص ١٠.
- 18- Social Development in an Uncertain World, UNRISD Research Agenda2010–2014, March 2011,p.2.
- ١٩- عبد السلام مصطفى عبد السلام: تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق، ص ٢٧٨.
- ٢٠- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة (مفهومها - ابعادها- مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص ٩٤.

٢١- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو : مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٤ ، ص ٢٨ .

٢٢- لمزيد من المعلومات حول مصطلح الاستدامة :

- يعود الفضل في تأصيل ونحت مفهوم التنمية المستدامة إلى كل من الباحثين (محبوب الحق الباكستاني) و (أمارتايا سن الهندي) خلال مدة عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . فالتنمية المستدامة من وجهة نظرهما هي تنمية اقتصادية -اجتماعية ، تنظر للإنسان باعتباره غايته ، والطاقت المادية شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية . كما ساهم الوزير الأول النرويجي Gro Harlem Bruntland في تدعيم هذا المفهوم وتحديد ملامحه .

- وترجم هذا المفهوم إلى العربية بعدة مسميات ، منها التنمية القابلة للإدامة ، للاستمرار ، الموصولة ، المطردة ، المتواصلة ، البيئية ، المحتملة . وغيرها انظر إلي مدحت أبو النصر ، ياسمين مدحت محمد : التنمية المستدامة (مفهومها - أبعادها- مؤشراتاتها) ، مرجع سابق، ص ٨٥ .

٢٣- لمزيد من التفاصيل أنظر إلي :

- Frank –Dominique Viven :Sustainable Development : An overview of economic proposals,S.A.P.I.EN.S,institute Veolia,1(2),2008 ,p 5-6.
- Hadzimustafa,S:The Knowledge economy and sustainable economic growth.CEAjournal of Economics,6(1), December 2016,pp.25-26.

٢٤- محمد فتحي عبد الغني : تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٥٠ ، العدد الثاني، صيف ٢٠٢٠ ، ص ٤٠٧ .

٢٥- علي زيد الزعبي وآخرون : التنمية المستدامة (المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس) ، حوليات آداب عين شمس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد ٣٧ ، سبتمبر ٢٠٠٩ ، ص ٢٤٨ .

٢٦- عماري عمار : التنمية المستدامة وأبعاده ، مداخلة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس "سطيف" ، ٧-٨ افريل ٢٠٠٨ ، ص ٤ .

- ٢٧- يطلق عليه أيضاً تقرير برونتلاند Prundt Land نسبة إلي رئيسة وزراء النرويج السابقة Gro Harlem Brundtland والتي ساهمت في تأسيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED التابعة للأمم المتحدة كما قامت برئاستها.
- 28- United Nation , " Report of the World Commission on Environment and Development :Our common futurt",1987,p.16.
- 29- Tatyana P.Soubbtina:Beyond Economic Growth :An Introduction to Sustainable development, ,Washington D.C,2004,pp.8-9. The World Bank
- ٣٠- ميريان فيللا: دمج مفهوم الاستدامة داخل الغرف الصفية ، دليل ميثاق الأرض للمعلمين، الأمانة الدولية لمبادرة ميثاق الأرض ،سان جوس ،كوستاريكا ،٢٠٠٥، ص ٤.
- 31- Jermy Alden: Robrt Margon, Regional Planning, Acomprehensive View,London,1974,pp.1-4.
- ٣٢- محمد خميس الزوكة : التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٨ ، ص ١٧.
- ٣٣- سيد محمد عبد المقصود :تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد ١٦٢ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ١٢.
- ٣٤- عبد الباسط عبد المعطي : مفهوم وأبعاد التنمية الاجتماعية عبر تطور فكر التنمية وسياساتها، (في) ندوة نحو منهجية لصياغة مؤشرات عن التنمية الاجتماعية(٢٦-٢٨ مارس ٢٠٠٣)، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن ، تونس، ٢٠٠٣.
- ٣٥- مجدة إمام حسنين: التنمية الاجتماعية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي. دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية (مؤشرات نوعية الحياة)، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.
- ٣٦- حنان أمين إسماعيل: التنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية . دراسة مقارنة لتجارب الصندوق الاجتماعي للتنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٦.
- ٣٧- عاطف سعيد محمود سيد أحمد: التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي في هونج كونج "دراسة تحليلية" ، رسالة ماجستير ، قسم دراسات وبحوث العلوم الاجتماعية ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق ، ٢٠١٩.

- ٣٨- مصطفى متولي عمران إبراهيم : تأثير الدور المؤسسي في التنمية الاجتماعية .دراسة ميدانية لرؤي عينة من مختلف فئات المجتمع ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ٢٠١٩ .
- ٣٩- علا الحكيم : أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٤٠- حامد عبده الهادي : واقع المجتمعات العمرانية الجديدة بين نظريتي أقطاب النمو والتبعية . دراسة ميدانية لمدينة مصرية، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٢ .
- ٤١- محمد مصطفى محمد عبد الحفيظ : ملاحم التنمية العمرانية بإقليم قناة السويس في ضوء المشروعات القومية الكبرى. دراسة حالة مشروعات المناطق الحرة العالمية بمنطقة قناة السويس، رسالة ماجستير ، قسم الهندسة المعمارية والتخطيط العمراني، كلية الهندسة ، جامعة قناة السويس ، ٢٠٠٤ .
- ٤٢- ايمان احمد احمد عوض :الافاق المستقبلية لمحور قناة السويس الجديدة - الفرص والتحديات ،المجلة المصرية للدراسات التجارية ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة ،المجلد ٤٣ ، العدد الأول ، ٢٠٠٩ .
- ٤٣- فريد أحمد عبد العال : أثر المناطق الصناعية علي تنمية المحافظات المصرية ، بالتطبيق علي محافظات إقليم قناة السويس ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ،معهد التخطيط القومي ،القاهرة ،العدد ٢٤٤ ، نوفمبر ٢٠١٣ .
- ٤٤- ايمن نبيل سليمان : تنمية محور قناة السويس وانعكاساته علي الاقتصاد القومي المصري ،رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ،كلية التجارة ،جامعة الأزهر ، ٢٠١٦ .
- ٤٥- ايمان حسين محمد هلال : نحو استراتيجية تنمية محور قناة السويس في ضوء تكنولوجيا اللوجستيات وخدمات النقل البحري ،رسالة ماجستير ،قسم الاقتصاد ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة ، ٢٠١٧ .
- ٤٦- هاني رزق رزق بركات : أثر الاستثمارات المباشرة لمشروع محور قناة السويس علي التنمية الاقتصادية بمصر خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠٣٠ ،رسالة دكتوراه ،كلية التجارة بالاسماعيلية ،جامعة قناة السويس ، ٢٠١٧ .
- ٤٧- طه محمد السيد محمد : الأبعاد التنموية لإقليم قناة السويس وآثارها علي الأمن القومي ،رسالة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية، كلية السياسية والاقتصاد، جامعة السويس، ٢٠٢١ .

- ٤٨- محمود الكردي : النمو الحضري. دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ ، ص ٣٤ .
- ٤٩- فواز عويد العنزي : النمو الحضري في ضوء النظريات السوسيولوجية ، حوليات آداب عين شمس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد ٤٨ ، عدد (ابريل - يونيه) ٢٠٢٠ ، ص ٥٩ .
- 50- Darwent,D : Growth poles and growth centers in regional Planning-a review ,Center for Planning and Development Research ,University of California,Berkeley ,U.S.A,vol.1,1969,p.6.
- ٥١- عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية : دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٤ ، ص ٧٣ .
- ٥٢- سيد محمد عبد المقصود : أسس ومبادئ التخطيط الاقتصادي الإقليمي والعمراني ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ١٦٢ .
- 53- T.Hermansen: "Development Poles and Development Centres in National and Regional Development "" in A Kuklinshi &R.Petrella (eds.) Growth Poles and Growth Centres in Regional Policy ,Mouton ,Paris ,1972,p21.
- ٥٤- عثمان محمد عثمان : مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٠ .
- 55- Johnston : The dictionary of human geography ,Blackwell J.,Reference ,Oxford ,2009,p.310.
- ٥٦- سيد محمد عبد المقصود : أسس ومبادئ التخطيط الاقتصادي الإقليمي والعمراني ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .
- ٥٧- عثمان محمد عثمان : مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .
- ٥٨- أسماء محمود عبد الغفار عبد الحليم: الآثار الاجتماعية للمناطق الاقتصادية في مصر . دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٢١ ، ص ١١٢ .
- ٥٩- إسماعيل محمد بن قانة : اقتصاد التنمية (نظريات نماذج . استراتيجيات) ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٧٨-١٧٩ .

- ٦٠- Ugo Rossi:Growth Poles,Growth Centers.In(Kitchin R&Thrift N).(Eds).International Encyclopedia of Human Geography,Vol.4,pp651-656.Ofort:Elsevier,2009.
- 6١- Manolis Christofakis& Athanasios Papadaskalopoulos: The Growth Poles Strategy in Regional Planning: The Recent Experience of Greece.Research Center in Public Administration and Pulic Services. Theoretical and Empirical Researches in Urban Managament,6(2).pp.5-20.Bucharest Romania,2011,p14.